السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1273

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and analyzing the role of investment spending in economic growth and its impact on achieving social justice in Iraq for the period 2004-2022

قياس وتحليل دور الانفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي واثره في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق للمدة 2004_2022

م.م.محمد رافع صبار
Muhammad Rafi' Sabbar
Bomar8302@gmail.com
مصرف الرشيد/ فرع جامعة الانبار

م.م.عمر طه ياسين
Omar Taha Yassin
omartaha@uoalhuda.edu.iq
كلية الهدى الجامعة

د.مروج طاهر هذال
Marouj Taher Hazal
Mrwjhdhal@gmail.com
مصرف الرشيد/ قسم الاحصاء والابحاث

Abstract:

The study of the relationship between investment spending and economic growth is determined by the extent of the success of economic management in employing Iraq's financial potential in achieving growth and economic development correcting the structure of the economic structure and removing the distortion that suffers from it on the one hand and raising the level of economic growth on the other hand, especially since oil revenues are the main source of investment spending, and the research starts from the premise that government investment spending can have a positive impact on increasing growth rates in the Iraqi economy . The research also aims to highlight the reality of government investment spending in Iraq through the analysis of its indicators, and the analysis and estimation of the investment spending index and its impact on economic growth for the period 2004-2020 based on theoretical and applied frameworks, the research has reached a set of recommendations, the most important of which is that the

Keywords: Economic growth. Capital spending. Social justice

المستخلص

ويهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق من خلال تحليل مؤشراته ، وتحليل وتقدير مؤشر الانفاق الاستثماري واثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2020 بالاعتماد على الاطر النظرية والتطبيقية، وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها انه على الحكومة ان تعطي الانفاق الاستثماري اهمية كبيرة لما لها من اثر مهم على النمو الاقتصادي من خلال زيادة تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي ، واهم ما توصل اليه البحث هو ان حجم الانفاق الاستثماري الحكومي منخفض بالنسبة للانفاق الجاري وبالتالي يقلل من شأن خلق فرص عمل من الممكن ان تخفض من معدلات البطالة وبالتالي تؤدي الى تحقيق نمو اقتصادي.

الكلمات الرئيسية : النمو الاقتصادي ، الانفاق الاستماري، العدالة الاجتماعي

المقدمة

يعد الإنفاق الاستثماري الحكومي أحد عناصر الإنفاق(الحقن) في الاقتصاد، وتختلف أهميته من بلد لآخر ومن زمن لأخر حسب النظام الاقتصادي وطبيعة البنيان الاقتصادي. وإذا ما كان البلد يتبع النظام الاشتراكي فإن الإنفاق الاستثماري الحكومي سيحتل أهميةً كبير على اعتبار إن الدولة، في ظل هذا النظام، هي المحرك الرئيس في الاقتصاد لأغلب عملياته الاقتصادية بدءً بالملكية والإنتاج وانتهاءً بالتجارة، في حين لم يكُن الأمر كذلك في ظل تبني البلد لاقتصاد السوق كنظام اقتصادي، كون القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للاقتصاد.يكتسب الانفاق الاستثماري فاعليته في النمو الاقتصادي من خلال ما يستهدفه من نشاطات اقتصادية منتجة ، وان الانفاق الاستثماري يكون هدفه في اغلب الاحيان انتاجيا سواء على المدى القصير او الطويل وتتحقق خاصية الانتاج للانفاق الاستثماري عن طريق القطاعات المنتجة مثل القطاع الصناعي والزراعي وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، اذ تؤدي زيادة الانفاق الذي يهدف الى زيادة رأس المال فيها وكذلك زيادة العمليات الانتاجية فيها الى زيادة الانتاج في الاقتصاد المحلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1. منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث: عدم الاهتمام بالقطاعات الانتاجية من قبل الحكومة من خلال انخفاض النفقات الاستثمارية عليها سوف يساهم في تدهور هذا القطاع ويقلل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

ثانيا : هدف البحث: يهدف البحث الى بيان اثر الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في العراق وتحليله بالاعتماد على الاطر النظرية والتطبيقية

ثالثاً : اهمية البحث: تأتي أهمية لبحث في دور الانفاق الاستثماري الحكومي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق وضرورة توجه الدولة نحو زيادة النفقات الاستثمارية من اجل الزيادة في النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل .

رابعا :منهج البحث: من اجل الوصول الى هدف البحث ولاختبار ما جاء في فرضياتها، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها بالاعتماد على الاختبارات الاحصائية والنماذج القياسية .

خامسا : الاطار الزماني والمكاني:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: 2004-2022

سادسا : هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور ، خصص المحور الاول في بيان الانفاق الاستثماري الحكومي والنمو الاقتصادي ، فيما تناول المحور الثاني دور الانفاق الاستمراري على النمو الاقتصادي وتحليل مؤشراته ، وخصص المحور الثالث لقياس اثر الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي خلال المدة 2004-2022

المحور الاول : الجانب النظري

الأنفاق الاستثماري: مفهوم الانفاق الاستثماري:يتمتع الانفاق الاستثماري باهمية كبيرة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك وان تعرضه للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في الاقتصاد ، وان الاستثمار الحكومي بمعناه العام (هو تيار من الانفاق على الجديد من السلع الراسمالية الثابتة مثل المصانع والالات او الطرق وكذلك الاضافات الى المخزون مثل المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية والشييدات السكنية الجديدة خلال خلال فتره منية معينة) (

الزاملي ، 2014: 189) .كما ويعرف (بانه التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفتره من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفر عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات) (مطر ، 2009: 22) ويعرف ايضا الانفاق الاستثماري الحكومي بانه (تلك الاستثمارات الراسمالية التي غالبا ما تكون على شكل تهيئة للبنية التحتية المادية والغير مادية كالطرق والجسور ومباني وتوفير الطاقة الكهربائية والصحة والتعليم ودعم الابتكار والبحث والتطوير ، كما يضم المخزون السلعي) (policies& Live , 2014 :2) .

اهداف الانفاق الاستثماري الحكومي

هناك عدة اهداف للانفاق وهي كالاتي

تقديم خدمات عامة للجمهور : ان الانفاق الاستثماري العام مسؤول عن تحقيق نفع عام يتمثل في اشباع رغبات المجتمع حيث توجد بعض الخدمات الضرورية للمجتمع يعزف القطاع الخاص عن تقديمها بسبب ارتفاع تكاليفها مع انخفاض وتاخر عوائدها ونظرا لاهمية هذه الخدمات تقوم الدولة بتهيئتها من اجل تحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية للمجتمع (العلي ، 2002: 38)

تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية : اذ تقوم الدولة بتوجيه الاستثمارات الى ذلك القطاع وتقديم كافة التسهيلات التي من شأنها ان تؤمن الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لعمل ذلك القطاع فيرتفع من جراء ذلك اداؤه وتزداد عوائده ويشهد تطوير في خدماته ومنتجاته كما ونوعا .

تطوير البنية التحتية البشرية :يسعى الانفاق الاستثماري الحكومي الى تنمية وتطوير العنصر البشري بصفته رأسمال حقيقي وسر تقدم وازدهار الدول ووسيلة لتعزيز الاقتصاد من خلال تطوير قطاع التعليم .

تطوير التجارة الخارجية : يؤدي الانفاق الاستثماري الحكومي دورا اساسيا في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة اذ يؤدي توفر البنية التحتية الى تخفيض تكاليف الانتاج ومن ثم تدني تكلفة الوحدة المنتجة مما يؤدي الى زيادة الصادرات التي تؤدي الى تنشيط التجارة الخارجية ، اذ تعد التجارة الخارجية القناة الرئيسية التي تجري من خلالها تصدير المنتجات المحلية الامر الذي يؤدي الى زيادة موارد الاقتصاد وتنشيط قطاعاته المختلفة (الخفاجي ، وجري ، 2016: 295)محاربة الفقر وتوفير فرص عمل : يهدف الانفاق الاستثماري الحكومي الى محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل ، ان انشاء وتهيئة السدود والجسور والمستشفيات والجامعات يكون له اثر كبير على مستوى الاستخدام اذ يؤدي الى خلق وضائف جديدة ومن ثم تشغيل اعداد كبيرة من العاطلين مع دفع رواتب واجور الذي بدوره يؤدي الى توليد الدخول ورفع المستوى المعاشي للافراد.تطوير الناتج الحقيقي : يؤدي الانفاق الاستثماري الحكومي دورا مهما واساسيا في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ يتاثر به تاثرا كبيرا ،الامر الذي يغري المشاريع الخاصة على القيام باستثمارات جديدة تكون ربحيتها مشتقه من عمليات الاستثمار الحكومي سواء جاء ذلك من تجهيز المشاريع الحكومية بالسلع والمواد الانشائية والخدمات ام بانتاج قدر اكبر من من سلع وخدمات الاستهلاك لسد الزيادة الحاصلة في الطلب عليها اذن تنفيذ هذا المنهاج الاستثماري الحكومي يشجع المشاريع المحلية على

زيادة عملياتها الانتاجية ومواصلة الاستثمار بسهولة اكبر ومن ثم حصول زيادة في الناتج الحقيقي (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2014: 7) الانفاق الاستثماري الحكومي العراقي بعد عام 2003 (قصي وعدنان ، 2019: 91)يعد مؤشر الانفاق الحكومي من الدلائل التي تظهر مقدار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي وهو يتمثل في الانفاق الاستثماري وبعض جوانب الانفاق الاستهلاكي ضمن سياسات معينة في النشاط الاقتصادي ويرتبط هذا الانفاق في معظم الاحيان بعلاقة طردية مع حجم النمو الاقتصادي كونه في الشكل الاستهلاكي يكون الطلب الحكومي جزءا فعالا واساسيا في الطلب الكلي ومن جان اخر يساهم برفع مستوى الطلب الخاص المكون الخر من الطلب الكلي عن طريق دفع الرواتب والاجور والاعانات الاجتماعية وغيرها وبالتالي تنجلي العلاقة الطردية المشار اليها في تحفي الطلب الكلي ، فالاستثمار والانتاج والاستخدام والطلب على عناصر الانتاج ثم ارتفاع عوائدها بعدها يرتفع الطلب الكلي من جديد وهذا يسمى اقتصاديا (اثر المضاعف) ومن ذلك يتضح ان الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال هيكلي افقده القدرة على الاتساق والتوازن والذي يعد مؤشر ضعف في اطار التنسيق بين السياسات الاقتصادية الثلاث الكبرى (النقدية والمالية والتجارية) بالإضافة الى السياسات الفرعية الاخرى ، الامر الذي ادى الى فقدان تلك السياسات فاعلية ادواتها في تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام.فبالرغم من حجم الواردات المتحققة من مبيعات البترول والتي قابلها حجم انفاق عام يوازي تلك الايرادات الا ان الارباك الشديد واضح على عمل السياسة المالية الحكومية والى الان لم يشهد نهضة تنموية توازي ذلك التوسع الانفاقي

الجدول(1) واقع تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة 2004-2020

السنوات	النفقات العامة	الانفاق الاستثماري	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام
2004	32117491	305116	9.50
2005	26375175	3903526	14.80
2006	38806679	6209069	16.00
2007	39031232	9121371	23.60
2008	59403374	20315954	34.20
2009	55589721	9648658	17.35
2010	70134201	15553341	22.17
2011	78757667	17832113	22.64
2012	105139575	29350952	27.90
2013	119127556	40380750	33.90
2014	112192126	35450453	31.60
2015	70417515	18584676	26.40
2016	73571003	18408200	25.02
2017	75490115	16464500	21.81
2018	80873189	17865000	17.09
2019	111723523	24422600	21.85
2020	76154387	32089	4.2
2021	102867656	13329127	13.0
2022	132454636	15425463	15

المصدر: البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ،نشرات لسنوات مختلفة (2004-2020)

الشكل(1) يوضح تطور الانفاق الاستثماري خلال المدة 2004-2020

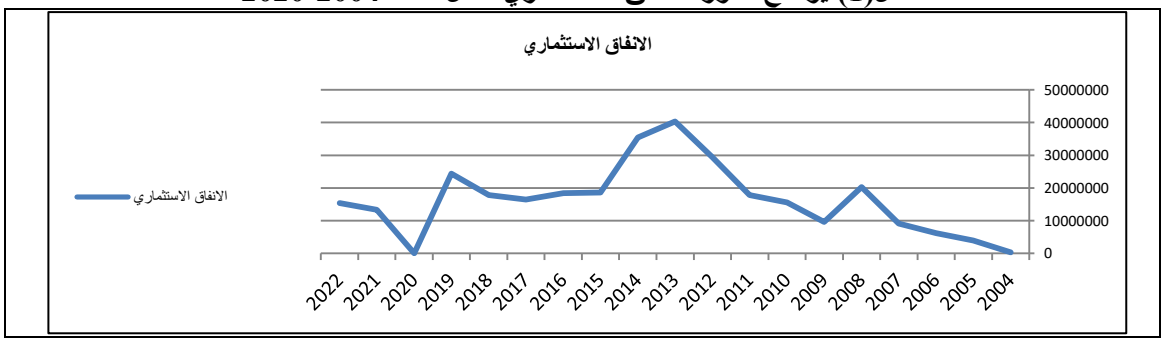

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

من خلال الجدول (1) نلاحظ ان الانفاق الاستثماري بلغ عام 2004 (305116) مليون دينار ثم اخذ بالارتفاع حتى عام 2008 حيث بلغ (20315954) وسبب هذا الارتفاع يعود الى توجه الحكومة نحو اقامة مشاريع استثمارية جديدة وتوسع القائم منها ، اما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفاق الاستثماري ليصل الى (9648658) وبمعدل نمو سالب بلغ (52.50-%) وسبب هذا الانخفاض يعود الى انعكاسات الازمة العالمية في تلك الفترة والتي ادت الى قيام السلطة المالية باتباع سياسة مالية انكماشية ، هدفها تقليص حجم الانفاق العام . ويلاحظ زيادة النفقات العامة خلال الاعوام (2010-2013) ، وتأتي تلك الزيادة نتيجة الزيادة في اغلب فقرات الموازنة العامة ، فيما شهدت النفقات العامة تراجعا خلال عامي (2014- 2015) اذ بلغت (112192126) مليون دينار و (70417515) مليون دينار على التوالي ، وسبب ذلك يعود الى انخفاض الانفاق التشغيلي والاستثماري ، فقد تراجع الانفاق الاستثماري عام 2015 ليبلغ (185484676) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (26.39%) مقارنة بعام 2014 اذ بلغت النفقات الاستثمارية ما يقارب (35450453) مليون دينار وبنسبة مساهمة في النفقات العامة بلغت (31.60%) ، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية التي سببت انخفاضا كبيرا في الايرادات النفطية الذي ترافق مع زيادة الانفاق العسكري الذي شهدتها الساحة السياسية والامنية غير المستقرة اصلا ، فضلا عن سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة من اجل السيطرة على حجم النفقات المتزايدة ، لكن سرعان ما عادت النفقات العامة الى الارتفاع خلال الاعوام (2016-2018) اما عن الانفاق الاستثماري فقد تراجع فيما يقارب (21.81%) وكذلك الزيادة في النفقات العسكرية من اجل مواجهة الاحداث الامنية التي تعرضت لها المحافظات العراقية ، الامر الذي سبب زيادة في النفقات العامة ، اما في عام 2019 فقد بلغت النفقات الاستثمارية (24422600) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (21.5%) ، وفي عام 2020 تراجعت النفقات العامة بشكل كبير بسبب اجتياح فيروس كورونا للعام وانخفاض اسعار النفط العالمية لتبلغ (76154387) مليون دينار وكان الانفاق الاستثماري قد بلغ (32089) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (4.2%) م عاود الارتفاع في النفقات الاستثمارية حتى عام 2022 حي بلغ 132454636 مليون دينار .

المحور الثاني : النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو مقدار الزيادة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ولكي يكون أكثر دقة، يجب أن يستبعد القياس آثار التضخم ويعرف ذلك بـ"النمو الحقيقي" للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بحسب موقع "ذا بلانس" للتقارير المالية والاقتصادية.تشكل اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد أساس التقدم الحاصل في الاقتصاد وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من معدلات نمو حقيقية تعكس نجاح السياسة الموضوعة والإجراءات المتبعة للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما كالصناعة والزراعة لذا فإنه يعد من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات (ساملسون ونورد هاوس، 2006: 451).

اهداف النمو الاقتصادي: كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق الهدف من النمو الاقتصادي لما له من اثار كبيرة لكل بلد من بلدان العالم من حيث الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى تحسن رفاهية افراد المجتمع وهناك عدة اهداف تخص النمو الاقتصادي منها دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي (سلاطني ، 2014: 107)تدعيم البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية او الأجنبية التي تؤدي الى تطوير المنشأة الخدمية

والاقتصادية للبلد (عوايشية وناصر ، 2016: 83)تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعليات الاقتصادية والاجتماعية (سلاطني ، 2014: 108)العمل على تحسن مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة افضل باعتباره يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي (الانسة ،2016: 59)تحسين المستوى الصحي للسكان وإ عطاء دفعه قويه للقطاء الصحي من خلال جلب الأجهزة المتطـــورة والأدوية الفعالة مما يؤدي ذلك الى تحسن المستوى الصحي في البلد (سلاطني ، 2014: 108)تحسين أداء مستوى النمو من خلال العمل على رفع زيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي ذلك الى تحسن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد (عوايشية وناصر ، 2016: 83)تسين وترقية منافسة المؤسسات مثل المصارف الحكومية العامة وتحسين المصارف الخاصة مما يؤدي ذلك الى جعل هذه المؤسسات إعطاء فرص من خلال منح الافراد القروض مما يشجع على خلق فرص عمل لهم (عوايشية وناصر ، 2016: 83)القضاء على حل مشكلة ضيق السوق وانخفاض الإنتاجية في الدول المختلفة مما يترتب علية انخفاض الدخل وهذا يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي ضيق نطاق السوق ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار (زغير، 2017: 6)القضاء على الفقر وزيادة القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين من خلال خلق فرص عمل قادرة على رفع مستواهم المعاشي وكذلك يتوجب على الحكومة خلق رواتب للطبقة الفقيرة من خلال الرعاية الاجتماعية مما يكفل لهم الرفاهية (عوايشية وناصر ، 2016: 83)دفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطـــق وذلك من خلال تطـــوير كل القطاعات الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة انتاج البلد (سلاطني ، 2014: 108)توجية هذه الاستثمارات الى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة مما يؤدي هذه الاستثمارات الى خلق العديد من فرص العمل وتشجع القطاع الخاص وتعين العديد من الخريجين في هذه الأنشطة (زغير 2017: 7)مواصلة الجهود الرامية الى تحسين الجهود الرامية الى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية (سلاطني 2014: 108)ان تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي (زغير ، 2017: 7)النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال (سلاطني ، 2014: 108)محاربة البطالة وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي ذلك الى تحسن المستوى المعاشي لكافة افراد المجتمع (عوايشية وناصر ، 2016: 4)التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتها (سلاطني ،2014: 108)الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات اقتصادية او اجتماعية (زغير ،2017: 4)الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإ عادة الاعتبار للنسيج العمراني .دعم الجماعات المحلية والامن والحماية المدنية من خلال اعطائهم المزيد من الحوافز المادية التي تبغيهم على مستوى عالي من الرفاهية (سلاطني ،2014: 108)احداث تغير هيكلي في هيكل الناتج ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات (خشيب ،بدون سنة نشر،9).

أهمية النمو الاقتصاديتبرز أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يحققه وما يؤديه من أدوار لها الأثر الكبير في لاقتصاد القومي فهو يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي كافة الافراد في المجتمع والى تحسن رفاهيتهم لذا فأن أهمية النمو الاقتصادي تأتي منيؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة اشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية (بولحية ،2016: 93)زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات (خشيب ،بدون سنة نشر ،15). يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان (خشيب ،بدون

سنة نشر ،15).يؤدي الى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائما في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن (زغير, 2017: 3)

زيادة مستمرة في الناتج القومي من خلال تطـــــوير المشاريع الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى زيادة مستمرة في الناتج القومي (خفاجة ، 2013: 42)

4- أنواع النمو الاقتصادي(الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2015: 7)

النمو المحتمل Potential Growth النمو المحتمل هي قدرة المؤسسة المستقبلية على تحقيق أرباح أكبر وتوسيع قوتها العاملة وزيادة الإنتاج. ومن الناحية التجارية، تعتمد إمكانات النمو في أي منظمة اعتمادًا كبيرًا على توقعات قيادتها للنجاح ، والتدابير الكمية والنوعية المستخدمة لتحديد مدى استعداد التوسع.

النمو الفعلي Actual Growth النمو الفعلي هو الزيادة في الإنتاج الفعلي النمو الذي أحدثته مؤسسة ما أو شركة وتم تسجيله على أرض الواقع. عندما يتم نشر الإحصائيات الخاصة بمعدلات النمو، فإن هذا هو النمو الفعلي الذي يشيرون إليه.

5- معيار قياس معدل النمو الاقتصادي (خفاجة ، 2013: 34): يتطلب قياس معدل نمو النمو سلسلة من البيانات على المدى الطويل ربما تتراوح بين 20 و 30 سنة أو أكثر من أجل حساب متوسط معدلات النمو من الذروة إلى الذروة عبر الدورات الاقتصادية المختلفة، يختلف كل بلد عن الآخر ، حيث يختلف كل عامل من حيث الأهمية بالنسبة لبلد ما في وقت معين تذكر أيضًا أنه في عالم العولمة المترابط، لا يحدث النمو بمعزل. يمكن أن يكون للأحداث في بلد واحد ومنطقة تأثير كبير على آفاق النمو في بلد آخروفيما يلي بعض العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي وهي تنطبق على كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، على الرغم من أن الترجيح النسبي الذي يمكن أن نعلقه على كل منها يعتمد على الظروف الفردية التي تواجه كل بلد أو منطقة:

نمو في رأس المال المادي مما يؤدي إلى ارتفاع رأس المال لكل موظف (تعميق رأس المال)

النمو في حجم القوى العاملة النشطة المتاحة للإنتاج، النمو في نوعية العمالة (رأس المال البشري)

التقدم التكنولوجي والابتكار الذي يقود تحسينات الإنتاجية، أي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل المؤسسات بما في ذلك المختصة بالحفاظ على سيادة القانون، demcracyمستقرة.

الجدول (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي مقاسا بالنفقات العامة في العراق

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي
2004	53235358	
2005	73533598	38.12
2006	95587954	29.99
2007	111455813	16.60
2008	157026061	40.88
2009	130643200	-16.80
2010	162064565	24.05
2011	217327107	34.09
2012	254225490	16.79
2013	273587529	7.61
2014	266420384	-2.62
2015	199715699	-25.03
2016	203836832	2.08
2017	225995179	10.85
2018	245378241	8.57
2019	266190232	6.02
2020	19887478	-25.98
2021	2025676532	87.6
2022	2642245367	45.2

المصدر: البنك المركي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، نشرات لسنوات (2004-2022)

شكل(2) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

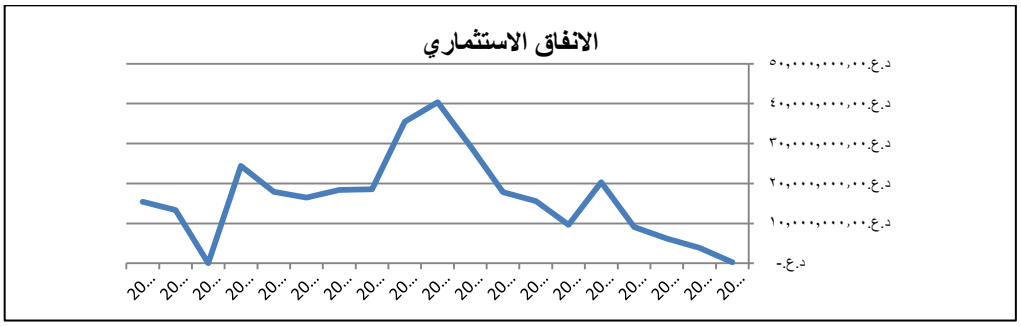

اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع التدريجي خلال الاعوام (2004-2017) اذ بلغ في عام 2004 (53235358) مليون دينار واستمرت هذه الزيادة الى ان وصلت عام 2008 الى (157026061) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (40.88%) ، ويعود سبب هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الايرادات النفطية ، وواصل الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع حتى بلغ عام (2013) ما يقارب (273587529) مليون دينار ، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2014و 2015 حيث بلغت (266420384) مليون دينار و (199715699) وبمعدل نمو سالب بلغ (2.26-%) و (25.03-%) ، ويعود هذا التراجع الى انخفاض الانفاق الاستثماري والجاري نتيجة العمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) وما رافقها من انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض الايرادات النفطية ،وهذا هو حال الاقتصادات التي تغلب فيها صفة الريعية ومنها العراق ، ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع خلال العام 2016 حيث بلغ (203836832) مليون دينار ، لتستمر هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي حتى عام 2019 حيث بلغت (266190232) مليون دينار وتعود اسباب هذه الزيادة الى انخفاض الانفاق العسكري واستعادة العراق لمكانته في الاسواق النفطية وانتاج كميات كبيرة من النفط ، اذ ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية كان له تأثير ايجابي على تحسن ورفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2020 حيث بلغ (19887478) وترجع اسباب هذا الانخفاض الى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من خلال انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية فضلا عن اجتياح فيروي كورونا للعام اجمع هذه الاسباب ادت الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. م عاود بالاتفاع حتى وصل عام 2022 الى 2642245367 مليون دينار بعد تعافي اسعار النفط والاقتصاد العراقي بصورة عامة.

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

الجانب التطبيقي للدراسة: توصيف النموذج القياسي المستخدم بعد اكتمال التحليل الوصفي للبيانات ولمتغيرات الدراسة في المبحث الثاني يهدف هذا المبحث الى التحقق من علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام بيانات ربع سنوية للمدة 2004-2022

جدول (3) متغيرات الدراسة

النفقات العامة	مستقل	exb
الانفاق الاستثماري	مستقل	virs
الناتج المحلي الإجمالي	تابع	GDP

لتحقيق هذا الهدف سنقوم بتوظيف كل من اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر الموسع (ADF) Augmented Dikey-Fuller Test وكذلك اختبار فيلبس– بيرون (P-P) Philips-Perron Test ثم اختبار جوهانسن التكامل المشترك مع استخدام كافة الاختبارات التشخيصية

للتحقق من الخطوات وسلامة النموذج القياسي ووفقاً لمخرجات برنامج الاقتصاد القياسي افيوز (EVIEWS) للمتغيرات المعتمدة في البحث.

3- نتائج التحليل القياسي :

اولاً : اختبار سكون السلسلة الزمنية: تتطلب منهجية التكامل المشترك التحقق من درجة تكامل المشترك حيث يشترط ان تكون درجة تكامل السلاسل من الدرجة الأولى

الجدول (4) نتائج اختبار ديكي فوللور المطور

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
At Level				
		GDP	**EXB**	**VIRS**
With Constant	**t-Statistic**	**0.2105**	**-0.8539**	**-2.2927**
	Prob.	**0.9716**	**0.7974**	**0.177**
		n0	**n0**	**n0**
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-0.7281**	**-1.9661**	**-2.1116**
	Prob.	**0.9669**	**0.6099**	**0.5308**
		n0	**n0**	**n0**
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**0.8286**	**0.826**	**-0.9442**
	Prob.	**0.8882**	**0.8878**	**0.3047**
		n0	**n0**	**n0**
At First Difference				
		d(GDP)	**d(EXB)**	**d(VIRS)**
With Constant	**t-Statistic**	**-4.2851**	**-4.7395**	**-5.0233**
	Prob.	**0.001**	**0.0002**	**0.0001**
		*******	*******	*******
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-4.4006**	**-4.732**	**-5.0488**
	Prob.	**0.004**	**0.0014**	**0.0005**
		*******	*******	*******
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**-4.211**	**-4.6205**	**-5.0537**
	Prob.	**0.0001**	**0**	**0**
		*******	*******	*******

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 12)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
	At Level			
		GDP	**EXB**	**VIRS**
With Constant	**t-Statistic**	**0.8031**	**-1.2635**	**-2.0155**
	Prob.	**0.9934**	**0.6416**	**0.2797**
		n0	**n0**	**n0**
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-1.1294**	**-2.269**	**-1.6639**
	Prob.	**0.9159**	**0.4444**	**0.7561**
		n0	**n0**	**n0**
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**1.2576**	**0.8037**	**-0.7304**
	Prob.	**0.9457**	**0.8838**	**0.3964**
		n0	**n0**	**n0**
At First Difference				
		d(GDP)	**d(EXB)**	**d(VIRS)**
With Constant	**t-Statistic**	**-4.2851**	**-4.7395**	**-5.0233**
	Prob.	**0.001**	**0.0002**	**0.0001**
		*******	*******	*******
With Constant & Trend	**t-Statistic**	**-4.4006**	**-4.732**	**-5.0488**
	Prob.	**0.004**	**0.0014**	**0.0005**
		*******	*******	*******
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	**-4.211**	**-4.6205**	**-5.0537**
	Prob.	**0.0001**	**0**	**0**
		*******	*******	*******

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 12)

من الجدول (4) تظهر نتائج اختباري جذر الوحدة ان المتغيرات غير مستقرة في المستوى، ولكن عند اخذ الفرق الأول في كلا الاختباريين استقرت مما يعطي دلالة إحصائية ان درجة تكامل كل المتغيرات هي الدرجة الأولى I(1) مما يستوجب الذهاب الى تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، حيث الخطوة الأولى التحقق من درجة الابطاء المثلى

2- تقدير نموذج الانحدار الذاتي الامثل : بعد التأكد من تكامل السلسلة الزمنية من الدرجة اصبح بالإمكان تطبيق منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك

شكل(3) نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

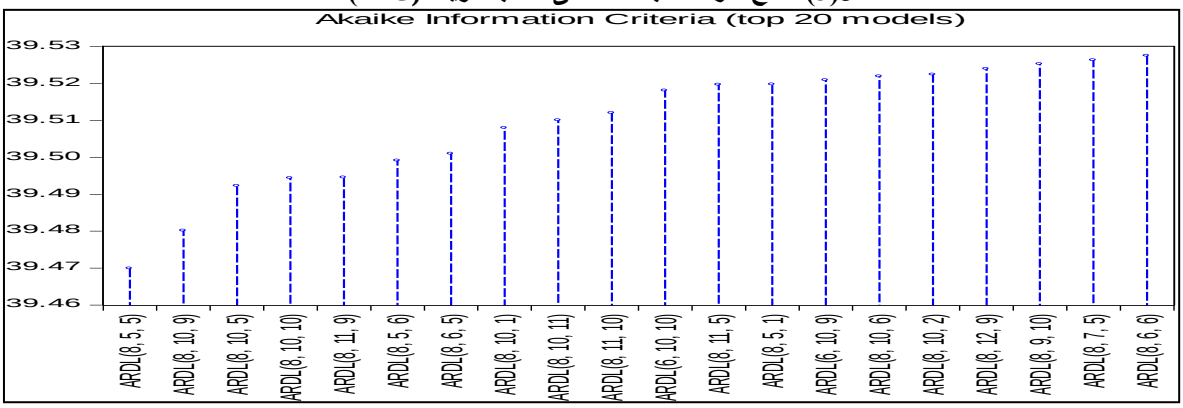

من خلال الشكل يتبين أن أفضل نموذج لفترات الابطاء حسب الطريقة أعلاه هو (8، 5، 5) وكما مفصل في الجدول التالي :

جدول (5) تحديد فترات الابطاء المثلى لمتغير النمو الاقتصادي حسب نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.273507	0.137011	9.294938	0
GDP(-2)	-0.147404	0.229906	-0.64115	0.5245
GDP(-3)	0.085182	0.24338	0.349995	0.7279
GDP(-4)	-0.860382	0.283909	-3.03048	0.004
GDP(-5)	0.417136	0.174748	2.387074	0.0211
GDP(-6)	0.08419	0.172133	0.489099	0.627
GDP(-7)	0.254411	0.20085	1.266667	0.2115
GDP(-8)	-1.083951	0.413332	-2.62247	0.0117
EXB	-8.245899	5.411758	-1.5237	0.1343
EXB(-1)	14.78754	8.393027	1.761884	0.0846
EXB(-2)	-2.444707	7.870588	-0.31061	0.7575
EXB(-3)	-2.021132	7.896263	-0.25596	0.7991
EXB(-4)	-13.73111	8.714502	-1.57566	0.1218
EXB(-5)	18.67964	5.843892	3.196438	0.0025
VIRS	25.66359	10.60478	2.420001	0.0194
VIRS(-1)	-46.55503	17.27899	-2.69431	0.0098
VIRS(-2)	9.962305	17.01666	0.585444	0.561
VIRS(-3)	4.43887	17.07321	0.25999	0.796
VIRS(-4)	18.94785	18.47852	1.025399	0.3104
VIRS(-5)	-26.09962	12.5	-2.08797	0.0422
C	-65532442	35909076	-1.82496	0.0744
R-squared	0.991845	Mean dependent var		4.41E+08
Adjusted R-squared	0.988374	S.D. dependent var		7.16E+08
S.E. of regression	77239120	Akaike info criterion		39.411
Sum squared resid	2.80E+17	Schwarz criterion		40.09643
Log likelihood	-1318.974	Hannan-Quinn criter.		39.68259
F-statistic	285.8031	Durbin-Watson stat		1.562639
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يتبين من الجدول (5) أن قيمةR-squared مرتفعة وتساو(0.991845) وهذا يعني أن النموذج يفسر. ما نسبته (99 %) من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي (1%) تعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج .

4- تحليل نتائج اختبار الحدود بين المتغيرات : من أجل التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات المستقلة يتم حساب F-BOUND TEST ومقارنتها مع القيم الحرجة الجدولية وكما مبين في الجدول التالي :

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	21.18405	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.50%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يوضح الجدول (6) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (21.18405) وهي أكبر من قيمة I(0) وقيمة I(1) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%) وهي تساوي (6.36) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ،وبالتالي نذهب الى قياس العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات

5- تحليل نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ : أن تقييم علاقة الاجل لطويل تبين مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والجدول التالي يبين علاقة الاجل الطويل :

جدول (7) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXB	7.187386	1.786325	4.02356	0.0002
VIRS	-13.9587	5.228186	-2.6699	0.0104
C	-67053719.65	41880082	-1.60109	0.1161

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

Cointeq = GDP - (7.1874*EXB -13.9587*VIRS -67053719.6454)

يبين الجدول (7) وجود علاقة طويلة الاجل وذات دلالة معنوية طردية بين النمو الاقتصادي المتمثلة بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي أي كلما زادت الاخير كلما زاد مؤشر النمو الاقتصادي وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الاقتصادية ، كذلك اثبتت النتائج وجود علاقة بين النمو الاقتصادي المتمثلة بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستثماري ذات دلالة معنوية عكسية أي كلما زاد الأخير انخفض النمو الاقتصادي العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) بَعْد قياس العلاقة طويلة الأمد نذهب لتقييم العلاقة الديناميكية بين المتغيرات وبذلك بحساب (ECM) لفترة ابطاء واحدة ويطلق عليه (نموذج تصحيح الخطأ) (ECM-1) هو بمثابة الطريق لتصحيح أخطاء الأمد القصير في وحدة الزمنَ والتي تمثل في دراستنا ربع سنوية للوصول للتوازن طويل الأمد . حيث يمثل الجدول (6) معلمات الأمد القصير مع نموذج تصحيح الخطأ .

جدول(8) العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	1.250819	0.296132	4.223863	0.0001
D(GDP(-2))	1.103415	0.352711	3.128378	0.003
D(GDP(-3))	1.188596	0.436673	2.721937	0.0091
D(GDP(-4))	0.328214	0.263154	1.247234	0.2185
D(GDP(-5))	0.74535	0.229895	3.242126	0.0022
D(GDP(-6))	0.82954	0.29444	2.817349	0.0071
D(GDP(-7))	1.083951	0.413332	2.622469	0.0117
D(EXB)	-8.245899	5.411758	-1.5237	0.1343
D(EXB(-1))	2.444707	7.870588	0.310613	0.7575
D(EXB(-2))	2.021132	7.896263	0.255961	0.7991
D(EXB(-3))	13.731112	8.714502	1.575662	0.1218
D(EXB(-4))	-18.679637	5.843892	-3.19644	0.0025
D(VIRS)	25.663586	10.60478	2.420001	0.0194
D(VIRS(-1))	-9.962305	17.01666	-0.58544	0.561
D(VIRS(-2))	-4.43887	17.07321	-0.25999	0.796
D(VIRS(-3))	-18.947854	18.47852	-1.0254	0.3104
D(VIRS(-4))	26.099616	12.5	2.087969	0.0422
CointEq(-1)	-0.977313	0.324497	-3.01178	0.0042

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

منَ خلال الجدول (8) نلاحظ إنَّ قيمة ECM سالبة ومعنوية . وهو مؤشر استجابة التنمية الاقتصادية في الفترة الماضية، وان (0.977313-) منَ أخطاء الأمد القصير للفترة الماضية سوف تعالج خلال فترة اقل من ثلاثة شهور للوصول للتوازن في الأمد الطويل وهذا يشير الى متغيرات المستقلة غير مرن وذات أستجابه ضعيفة التنمية الاقتصادية خلال فترة قصيرة.

7- اختبارات التحقق :اختبار استقلال الحدود منَ آجل دراسة فرضيةِ عدم ارتباط الاخطاء، نلجأ إلى اختبار Breusc -Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط الذاتي. وبَعْد اجراء الاختبار كانت النتائج الاتي:

جدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.745376	Prob. F(2,18)	0.4886
Obs*R-squared	4.283166	Prob. Chi-Square(2)	0.1175

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يبين الجدول (9) أن ثبات التباين للبواقي وعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لان قيمة احتمالية F أكبر منَ 5% ، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي .

جدول (10)اختبار ثبات تباين حدود الخطأ Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.915867	Prob. F(10,35)	0.5299
Obs*R-squared	9.540565	Prob. Chi-Square(10)	0.4817

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews,12)

يبين الجدول أن ثبات تباين حدود الخطأ وعدم وجود اختبار ثبات تباين حدود الخطأ وذلك لان قيمة احتمالية F أكبر منَ 5% ، وهذا مؤشر على إنَّ النتائج المتحصلة منَ النموذج ذات دلالة ويمكن الاعتماد عليها في التحليل القياسي

الاستنتاجات

1. وجود علاقة طويلة الاجل وذات دلالة معنوية طردية بين النمو الاقتصادي المتمثلة بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي أي كلما زادت الاخير كلما زاد مؤشر النمو الاقتصادي وبالتالي يتطابق مع المنطق النظرية الاقتصادية ، كذلك اثبتت النتائج وجود علاقة بين النمو الاقتصادي المتمثلة بالمتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستثماري ذات دلالة معنوية عكسية أي كلما زاد الأخير انخفض النمو الاقتصادي.

2. ان دراستنا لاثر النفقات العامة بصفة اجمالية على النمو الاقتصادي من خلال قناة الناتج المحلي الاجمالي تبين ان هناك اثر ايجابي للانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي

3. هناك العديد من الاسباب الداخلية والخارجية اثرت على النمو الاقتصادي بعد عام 2004 خاصة بعد غلق المصانع والمعامل مما ادى الى تراجع النمو.

4. انخفاض حجم الانفاق الاستثماري بالنسبة للانفاق الجاري وبالتالي يقلل من شان خلق فرص عمل من الممكن ان تخفض من معدلات البطالة وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي

5. من خلال التحليل القياسي تبين ان المتغيرات المستقلة غير مرنة وذات أستجابه ضعيفة التنمية الاقتصادية خلال فترة قصيرة.

6. ان احادية الاقتصاد العراقي ادت الى ضعف تحقيق النمو الاقتصادي ، اذ اصبحت القطاعات الاقتصادية الاخرى شبه متوقفه عدا القطاع النفطي الذي يمثل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي

التوصيات

1. ضرورة اعطاء الانفاق الاستثمار اهمية كبيرة من خلال زيادة تخصيصات الانفاق الاستثماري الاحكومي لما له من اثر مهم على النمو الاقتصادي

2. ضرورة اعطاء اهمية اكبر للانفاق الاستثماري بخاصة الانتاجي منه للسلع الاستراتيجية والتي يمكن ان يتوفر فيها ميزة نسبية اكبر للمنتج المحلي بما يمكنه من المنافسة في الاسواق المحلية والدولية .

3. التقليل من الاسراف في توزيع الاعتمادات المالية على النشاطات الاقتصادية غير المنتجة

المصادر References

1. الانسة ، 2016 ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهران ، الجزائر

2. بولحية ، الطيب ، 2016 ، التحليل الاقتصادي الكلي ، بدون سنة نشر، جامعة محمد الصديق بن يحيى ،جيجل ، الجزائر

3. خشيب ، جلال ، بدون سنة نشر ، النمو الاقتصادي ، www.alukah.net

4. خفاجة ، امل حمدان ، 2013 ، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، كلية التجارة ، غزة

5. الخفاجي ، سمير سهام داود ، وجري ، وديان وهيب ، 2016، كفاءة الانفاق الاستثماري العام واثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013 ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد- مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 97 ، المجلد 23

6. الزاملي، دعاء ، 2014 ، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

7. زغير ، اكتفاء عذاب ،2017، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية

8. سلاطني ، هاجر ، 2014 ، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف ، الجزائر

9. العلي ، عادل فليح ، 2002 ، المالية العامة والتشريع المالي ، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، جامعة الموصل

10. عوايشة ، بلال ، وناصر ، فاطمة ، 2016 ، اصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تبسة ، الجزائر.

11. قصي ، همسة ، و عدنان ،عمر ، 2019 ، الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق واثره في معالجة البطالة بعد عام 2003 ، مجلة العلوم الاسلامية ، جامعة النهرين /كلية اقتصاديات الاعمال ، العدد 22 .

12. مطر ، محمد ، 2009 ، ادارة الاستثمار الاطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، عمان – الاردن –ط5

13. وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد ي العراقي لعام 2014